

2. المستندات والنماذج

تُعزز المستندات والنماذج عمليات الحكومة المالية وتوثقها. وتشمل المستندات نماذج الحكومية أمر القبض، وإيصال المقبوضات، ومستند الصرف، ومستند القيد، مستند التسوية. وفيما يلي، عزيزي الدارس، شرح لمحتويات كل منها. ويشمل شرح مستندات بيان هدف إعدادها، والحسابات التي تتأثر بها، والبيانات التي تتضمنها.

(1) أمر القبض

يُبيّن أمر القبض المستحقات على المكلفين، والحسابات ذات العلاقة. ويُستخدم لحسم قطاعات من المستحقات، ولقبض أكثر من نوع من الإيرادات.

(2) إيصال المقبوضات

يُعدُّ أمين الصندوق إيصال المقبوضات استناداً إلى أمر القبض، من ثلاث نسخ، الأولى سافع إقراراً باستلام المبلغ، وتُرفق الثانية مع أمر القبض لاستكمال الإجراءات المحاسبية حفظ الثالثة في دفتر الإيصالات.

(3) مستندات الصرف

تُستخدم مستندات الصرف لاعتماد صرف نفقات الموازنة العامة الجارية والرأسمالية، ومدفوعات الحسابات الوسيطة. وتُبيّن هذه المستندات قيمة المطالبة، واسم مستفيد، وتفاصيل النفقة، وتشمل النماذج التالية:

أ- مستند صرف النفقات

تُصرف بموجبه نفقات فصول الموازنة العامة وموادها باستثناء رواتب موظفي الدولة، جور العمال. ويُعدُّ في أربع نسخ، تستخدم النسخة الأولى لاستكمال الإجراءات المحاسبية، لثانية لتسوية فروقات النفقة الفعلية عن الملتزم بها في سجل مراقبة التخصيصات، لثالثة للمستفيد مع الشيك لبيان تفاصيل النفقة، وتحفظ الرابعة باعتبارها إثباتاً.

ب- مستند صرف النفقات الأخرى

يُحرر مستند صرف النفقات الأخرى لدفع مستحقات الحسابات الوسيطة (الأمانات السلف والنقود المنقولة).

ج- مستند صرف الرواتب

يُستخدم هذا المستند لصرف رواتب موظفي الدولة.

د- مستند صرف أجور العمال

يستخدم هذا المستند لصرف اجور عمال المياومة.

(4) مستند القيد

يستخدم لتسجيل العمليات المالية غير النقدية كافة، ولتصحيح اخطاء في اليومية العامة، وإثبات قيود إقفال الحسابات المؤقتة.

(5) مستند التسوية

يحرر مستند التسوية لقيد تسويات حسابية، بهدف تصويب الإيرادات والمقبوضات أو النفقات والمدفوعات عند حدوث أي زيادة أو نقص فيها.

(6) أمر الصرف

يستخدم أمر الصرف لاعتماد توزيع رواتب موظفي الدولة.

(7) مستند الالتزام

يستخدم مستند الالتزام لتخفيض مخصصات الالتزامات المتعاقد عليها، من إجمالي المخصصات للوصول إلى الرصيد الحر القابل للتصرف به.

تدريب (1)

اشرح أهمية كل من مستند القيد ومستند التسوية.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

ناقش وظيفة كل مستند من المستندات الحكومية.

3. الدفاتر والسجلات المحاسبية

عزيزي الدارس، تُسجّل البيانات المحاسبية و تُصنّف وتُبوب ضمن الدفاتر والسجلات مهيداً لتقديم المعلومات اللازمة لذوي العلاقة ضمن التقارير الدورية والآنية، والقوائم المالية والحسابات الختامية. وتشمل الدفاتر والسجلات المحاسبية اليومية العامة (يومية صندوق)، والدفاتر والسجلات التفصيلية، والسجلات الرقابية، وسجل الحساب الإجمالي لوحدة الإدارية، وسجل الأستاذ العام. ويشار في شرح كل دفتر أو سجل إلى أقسام صفحاته، وكيفية تسجيل البيانات التي يُظهرها وتدقيقها، وكيفية التأكد من صحة رصدة الحسابات فيه، والتقارير والجداول التي تُعد من واقع بياناته.

1. اليومية العامة (يومية الصندوق)

تُسجّل الوحدات الإدارية الحكومية قيوداً تفصيلية في اليومية العامة، من واقع مستندات المؤيدة، مسلسلةً حسب تاريخ حدوثها. بينما تُسجّل وزارة المالية قيوداً جمالية لعمليات الوحدات الإدارية الحكومية في يوميتها العامة استناداً إلى الخلاصة لحسابية الشهرية لكل دائرة حكومية. وتتم مطابقة يومية وشهرية لمجاميع حسابات يومية العامة مع مجاميع الحسابات بسجلات الأستاذ المساعد. ويُخصص عمود في اليومية العامة لكل حساب إجمالي. وتشمل الحسابات الإجمالية، عزيزي الدارس، ما يأتي:

أ- حساب النقدية

يشمل حسابات الصندوق الرئيس، والصناديق الفرعية، والبنك المركزي (سلطة النقد لفلسطينية)، والبنوك التجارية المعتمدة.

ب- حسابات قائمة الإيرادات والنفقات والتغيّر في رصيد الأموال
تشمل حسابات مراقبة الإيرادات، ومراقبة النفقات.

ج- الحسابات الوسيطة

تشمل حسابات مراقبة الأمانات، ومراقبة السلف، ومراقبة النقود المنقولة، والشيكات لمرتجة، والمعلقات البنكية.

2. الدفاتر والسجلات التفصيلية

تُرَحَّل القيود إفرادياً وبشكل مفصّل إلى الحسابات المختلفة التي تخصها في الدفاتر والسجلات التفصيلية. وتتم مطابقة إجمالي النفقات والإيرادات والحسابات الوسيطة دورياً

مع اليومية العامة والأستاذ العام. وتشمل الدفاتر والسجلات التفصيلية أستاذ مساعد النفقات، وأستاذ مساعد الإيرادات، وأستاذ مساعد الأمانات، وأستاذ مساعد السلف، وأستاذ مساعد النقود المنقولة.

وتشمل الدفاتر والسجلات التفصيلية، عزيزي الدارس، ما يأتي:

أ- أستاذ مساعد النفقات (جداول تصنيف النفقات أو بطاقاته)

يختلف مضمون الحسابات التفصيلية في أستاذ مساعد النفقات للدوائر الحكومية عن مضمون الحسابات التفصيلية في أستاذ مساعد النفقات لوزارة المالية. إذ تُرَجَّل النفقات إفرادياً وبشكل مفصّل إلى الحسابات المختلفة التي تخصها في أستاذ مساعد النفقات للدوائر الحكومية، بينما يرَجَّل إجمالي الحركات الشهرية لنفقات كل دائرة حكومية إلى أستاذ مساعد النفقات في وزارة المالية استناداً إلى الخلاصات الحسابية الشهرية.

ب- أستاذ مساعد الإيرادات (جداول تصنيف الإيرادات أو بطاقاته)

تُرَجَّل قيود الإيرادات في يومية الوحدات الإدارية الحكومية إفرادياً وبشكل مفصّل إلى أستاذ مساعد إيرادات الوحدات الإدارية الحكومية، ويرَجَّل إجمالي الحركات الشهرية لإيرادات كل دائرة حكومية إلى أستاذ مساعد إيرادات وزارة المالية.

ج- أستاذ مساعد الأمانات

تُبَيِّن حسابات أمانات الدوائر الحكومية بيانات تفصيلية لحركة كل أمانة، في يرَجَّل إجمالي حركات أمانات الوحدات الإدارية الحكومية شهرياً، إلى أستاذ مساعد الأمانات وزارة المالية، استناداً إلى الخلاصات الحسابية الشهرية.

د- أستاذ مساعد السلف

يُبَيِّن أستاذ مساعد سلف الدوائر الحكومية تفاصيل حركة كل سلفة، في يرَجَّل إجمالي حركة سلف كل وحدة إدارية حكومية لأستاذ مساعد سلف وزارة المالية، استناداً إلى الخلاصات الحسابية الشهرية.

هـ- أستاذ مساعد النقود المنقولة

تُرَجَّل حركة النقود المنقولة شهرياً (المقبوضة والمدفوعة)، من واقع خلاصات الدوائر الحكومية الحسابية الشهرية، وجداول النقود المنقولة إلى الحسابات الخاصة بأستاذ مساعد النقود المنقولة في وزارة المالية.

3.3 السجلات الرقابية

يُراقب- من خلال هذه السجلات- التخصيصات المعتمدة لضمان عدم تجاوزها، والشيكات المعادة لمتابعة تحصيلها، والمعلقات البنكية للتأكد من صحة رصيد النقدية في البنوك.

وتشمل السجلات الرقابية ما يأتي:

أ- سجل مراقبة التخصيصات (سجل مراقبة التأديبات)

يُفتح حساب لكل مال، حسب فصول الموازنة العامة وموادها، لمراقبة تخصيصاته المعتمدة. وتُسجّل وزارة المالية في كل مال التخصيصات المعتمدة لهذا المال وتعديلاتها من جهة، والنفقات الفعلية والالتزامات من الجهة الأخرى، ويُبيّن الفرق بين الجهتين (تخصيصات كل مال ونفقاته الفعلية والتزاماته) الرصيد الحر القابل للتصرف به. ويتم من خلال هذا السجل مراقبة التخصيصات المعتمدة وعدم تجاوزها. ويُبيّن الشكل رقم (1) أدناه، مثلاً لأحد حسابات مراقبة التخصيصات (سجل مراقبة التأديبات).

السنة المالية:

رقم الحساب:

نوع التخصيصات: عامة

تصنيف التخصيصات: جارية

التخصيصات		النفقات		الالتزامات			البيان	تاريخ
له	رصيد حر	رصيد	منه	له	منه	رصيد		
3300	3300						موازنة	1/2
3200	(100)						تخفيض تخصيص	1/3
2920				280	280		أمر شراء	1/15
2340		580	580				نفقة نقدية	1/25
2420		500	(80)				تخفيض نفقة	1/26
2300		620	120	155	125		مطالبات معتمدة	1/29
↓		↓		↓	↓	↓	↓	
2300	3200	620	620	155	125	280	المجموع	

الشكل (1): سجل مراقبة التخصيصات

نلاحظ في الجدول السابق إجراء تسوية على الرصيد الحر عند اختلاف النفقة الفعلية عما يقابلها من التزامات. إذ يُضاف نقص النفقة الفعلية عما يقابلها من التزامات للرصيد الحر القابل للتصرف به، وتُطرح زيادة النفقة الفعلية عما يقابلها من التزامات من الرصيد الحر القابل للتصرف به في سجل مراقبة التأديبات. ولتوضيح الجدول السابق، عزيزي الدارس، نورد أيضاً الملاحظات التالية:

1. يزداد رصيد حساب الالتزامات بقيمة المبلغ المتعاقد عليه (أوامر شراء أو عقود نفقة)، ويقل رصيد حساب الالتزامات بقيمة الالتزام المنتهي الذي يقابل النفقة الفعلية.
2. تُسجّل القيود الدائنة لحساب النفقات (استرداد نفقة أو تصحيح قيد) في عمود النفقات، جانب منه، بإشارة سالبة.
3. تطرح أية تخفيضات قانونية للتخصيصات ضمن عمود التخصيصات، جانب له، بإشارة سالبة.

للمعلم

ب- سجل الشيكات المرتجعة
يُظهر سجل الشيكات المرتجعة الشيكات المودعة في البنك المركزي أو البنوك التجارية المعتمدة، والمعادة منها، لعدم كفاية الرصيد أو لأي سبب آخر، إفرادياً. ويتم من خلاله متابعة هذه الشيكات وتحصيلها.

ج- سجل المعلقات البنكية
يُعدُّ سجل المعلقات البنكية بديلاً عن مذكرة تسوية البنك.

د- سجل الحساب الإجمالي للوحدة الإدارية
يُظهر سجل الحساب الإجمالي للوحدة الإدارية إيراداتها ونفقاتها الشهرية حسب فصول الموازنة العامة وموادها، من واقع الخلاصات الحسابية الشهرية. وقد يُعد ميزان المراجعة، شهرياً وبنهاية السنة، من واقع هذا السجل.

هـ- سجل الأستاذ العام
تُرحل المجاميع الشهرية لحسابات اليومية العامة إلى الحسابات الخاصة بها الأستاذ العام. ويُعد ميزان المراجعة شهرياً في وزارة المالية، بالمجاميع والأرصدة، إما إلى ميزان المراجعة السنوي، من واقع الأستاذ العام.
تستخدم الحكومة - إضافة إلى السجلات السابقة - سجل الحساب الختامي، ويقارن بين الإيرادات والمقبوضات الفعلية من جهة، والنفقات والمدفوعات الفعلية من الجهة الأخرى، لبيان وفر السنة المالية أو عجزها.